جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي

جامعة بغداد // كلية التربية ابن رشد

عنوان البحث

# (( العمالة في دولة البحرين))

الباحثة :

هند نجم عبد عباس

أشراف

أ.د عفراء عطا عبد الكريم الريس

للعام الدراسي

٢٠٢٠- ٢٠٢١

**العمالة في البحرين :**

تعد بصوره عامه البحرين الدولة الوحيدة بين دول الخليج التي تقل فيها نسبه الوافدين عن الوطنيين وقد تفاوتت هذه النسبة وفق فترات زمنيه معينه مرتبطة بكميه و نوعيه الانشطة الاقتصادية التي تساعد التطور التعليمي الحاصل في البحرين على ظهور شريحه عمارية وفنيه بحرينيه مثقفه ساهمت في تمكين القوى العاملة الوطنية في كافه المجالات في العمل والتوظيف . و نتيجة لتحسس الوضع الاقتصادي و تنامي الثروات الخاصة وزياده الرفاهية برزت العمالة الاجنبية بصوره كبيره في تعداد السكاني للبحرين عام ١٩٨١ اوضح ان عدد المربيات الاجنبيات كان ما يقارب ٣٥٢٠ مربيه وان عدد الخدم الذكور ما يقارب ٣٥١٠ اي مجموع كلاهما ٦٠٣٠ مربيه وخادم وفقا للبيانات التعداد ذاته فان عدد الاسر البحرينية كان ما يقارب ٣٣,٨٣١ فيصبح المعدل حوالي خادم او خادمه لكل ٥,٦ اسره بحرينيه تقريبا .

ونلاحظ التفاوت الكبير بين نسبه العمالة الوطنية والعمالة الاجنبية من عام الى اخر اذ كانت البحرين كباقي دول الخليج تفتقر الى النقابات العمالية و يعود ذلك الى مجموعه اسباب منها طبيعة النظام السياسي الحاكم فضلا عن غير به العمالة المهاجرة على القوه العاملة الوطنية ثم اقتصر تأسيس النقابات العمالية على القطاع الخاص فقط . وقت اسرار العمل النقابي في البحرين على تشكيل لجان عماليه ضمن المنشآت وشركات القطاع الخاص و لا تتمتع بالحرية في التنظيم و المفاوضة الجماعية و من هذه اللجان اللجنة العمالية الدائمة واللجنة العمالية المشتركة وفي

عام ١٩٨٣ تم تشكيل اللجنة العامة لعمال البحرين والتي لم تحقق اي نتائج كما كان مرجوا منها .

**مراحل تشغيل العمالة الوافدة في دوله البحرين:**

تتبع دولة البحرين عند تشغيلها العمالة الوافدة شروط يكون التخطيط القوه العاملة الوحدات وفق خطة منظمة

**اولا**: الاستخدام من الداخل

**ثانيا:** الاستخدام الخارج

**ثالثا:** الاحصاء ودراسة الاجور ، تكون وحده استخدام من الخارج المسؤولية عن ترخيص من ايدي العاملة الوافدة على وفق النتائج تنزيل ها الاستخدام في الداخل في دجاج توظيف العاطلين والراغبين العمل من البحرانين حصر الشواغر التي يعمل العمالة الوافدة فيها :

**اولا :** طلبات الاستقدام من الخارج بعد استبعاد العمالة الوافدة ما يمكن ان يشغلها البحرينيين

**ثانيا:** طلبات تمويل العاملة الاجنبية بعد استبعاد من يشغلها ابن البلد

**ثالثا:** طلبات تبديل المهن للعمال الاجانب

**رابعا:** الشواغر وظائف التي يبلغ اصحابها الاعمال ، ويمكن نتعرف على حجم الوظائف المخصصة للعمالة الوافدة واجراء التراخيص والاقامة و تكون مهمة موزعه بين وزارة العمل الشؤون الاجتماعية وبين ادارة الهجرة والجنسية و الداخلية .

ويتم الدخول العمالة العربية والاستقرار فيها استقدام العامل الخارج وحصوله التأشيرة القواعد حقوق المواطنة حقوق العمل نقل وحق الاستثمار والتملك مرحله الاستقرار في الدولة التقدم بالحصول الاقامة طريق عقد العمل مع تحدد صلاحيه رخصه العمل تجديدها لقد بلغت العمالة الاجنبية في دوله البحرين عام ١٩٧٥ ١٦،٢ % في حين بلغت النسبة عام ١٩٨٥ نحو ١٩،٨% .

إن العولمة الموجودة قد تأتي بثقلها وإرهاصاتها، وتصبح دول الخليج أمام الالزام بالتوطين وفقاً للقوانين الأممية لكل من مضى على أقامته عدد من الاعوام، اذ كانت هجرات العمالة أصبحت مسؤولية الدول بأيدي غرباء، وأصبحوا هم يشكلون الأغلبية في المواطنين .ففي استطلاع أجري حول خطر العمالة الواحدة على المواطنين الخليجيينحو ٩١ % اذ تمثل هذه النسبة خطراً علئ دول الخليج .

**العمالة الأجنبية الوافدة وأثرها علئ المجتمع العربي :**

اوضحت الدراسات والإحصائيات الحديثة أن عدد العمالة الوافدة للخليج في نمو مستمر و ارتفاع نسبتها من إجمالي عدد السكان البحرين ، فقد بلغ النمو للعمالة الوافدة لعام ٢٠١٠ نحو ٥١،٤ وأن سيطرتها على مفاصل الاقتصاد وسببت العديد من المشكلات الاقتصادية وتمثلت البطالة في ارتفاع الاسعار والمنافسة مع المواطن البحريني ، وتعد العمالة الوافدة أحد أهم العوامل المؤثرة في أوضاع الخليج بما اسهمت في تغيير المفاهيم ، وتمخض عن مشكلات سياسية وأمنية واقتصادية

واجتماعية يتفاوت تأثيرها من دولة إلى أخرى ، إلى حد أن أصبح المواطنون اقلية داخل بلادهم ، وتحولها إلى اغلبية ، ما يشير إلى أن أوضاع العمالة الوافدة في البحرين وسائر دول الخليج العربي ادت إلى تعميق الضغط السياسي .

إن العمالة الوافدة تؤثر في الهوية الإسلامية لدول الخليج، ولا تقتصر على الجانب الإسلامي فقط، ولكن على الجانب القومي والوطني أيضاً، فتأثير العمالة السلبي الملموس الآن أكثر في الجانب الاقتصادي، قل لي من يملك التجارة الآن في الخليج،

إن عدد العمالة الأجنبية في البحرين تقدر نسبتها في القطاع الخاص بنحو ٨،١%

من القوى العاملة ، وتزيد نسبة مشاركة العمالة الوافدة على ٩،٢% في من إجمالي قوة العمل.

**دور الدولة بالحد من العمالة :**

عملت السلطات المسؤولة علئ استحداث لجاناً وطنية خاصة ومؤسسات اجتماعية بهدف تتبع هذه الظاهرة والتعامل السياسي والأمني والنفسي مع القائمين بها والمتضررين منها، كما أنشأت هيئة تنظيم سوق العمل بهدف تعديل كفة التوازن بين العمالة البحرينية والأجنبية، كما شاركت في العديد من المؤتمرات والندوات بهدف تبادل الأفكار والمقترحات، وانضمت إلى العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية التي تهتم بمكافحة الاتجار بالبشر، وقد تكللت كافة الجهود المبذولة بصدور قانون مكافحة الاتجار بالبشر عام٢٠٠٨ ، والذي وجد له تطبيقاً عملياً .

بخداع الفتيات من خلال إيهامهن بأن الغرض من حضورهن إلى البحرين هو العمل ثم يتم استغلالهن في أعمال الدعارة .وضمن هذا السياق قامت مملكة البحرين بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مؤخراً بموجب الأمر الملكي رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٠ م لتتولى تعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان و بنشر هذه الثقافة، وإبداء الرأي فيما يعرض عليها من الجهات المختصة في المملكة، والتوصية بإصدار التشريعات ذات الصلة بحقوق الإنسان بما يتوافق مع التزامات المملكة الدولية، كما تتلقى المؤسسة الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان، فضلاً عن تعاونها مع المنظمات الدولية والوطنية ذات الشأن، وتقوم أيضاً بإعداد التقارير التي تلتزم الدولة بتقديمها دورياً، وتعقد المؤتمرات وتنظم الدورات وتصدر النشرات المتصلة بأهدافها .

**حق العمالة في البحرين :**

إن الحق في التقاضي من الحقوق الأصلية للإنسان، وعلى ذلك فإن دول مجلس التعاون تفخر بأن تشريعاتها ونظمها قد نظمت كيفية تسوية منازعات العمل الفردية والجماعية للجميع دون استثناء على أساس التفاوض والتوسط والتوفيق والتحكيم وانطلاقاً من الخلفية التاريخية والثقافية والحضارية لمجتمعات دول مجلس التعاون وقيمها وعاداتها وتقاليدها فإن آلية حل المنازعات العمالية تتركز في المقام الأول على المصالحة وتقريب وجهات النظر بين طرفي العمل وصولاً إلى تسوية مرضية ، وفي حالة عدم التسوية الودية في مكاتب ودوائر العمل يتم إحالة الخلاف إلى القضاء

لحسمه سواء ما يتعلق منها بشكوى الفصل أو تلك المتعلقة بشروط وظروف العمل فردية أو جماعية.

فحق اللجوء للقضاء مكفول للجميع سواء كانوا مواطنين أم أجانب إذ أن حقاً كهذا أكدته الدساتير والقوانين المعمول بها .

وتجدر الإشارة إلى أن المحكمة الدستورية قد أكدت على هذا الحق بصيغته العامة في (١٧) في مملكة البحرين، منازعة طرحت أمامها، حيث أشار حكمها إلى أن الحقوق التي تستمد وجودها من النصوص القانونية يلازمها بالضرورة ومن أجل اقتضائها تمتعها بالحماية التي يكفلها الدستور أو المشرع لها، وتلقى على عاتق الدولة التزاماً قانونياً بتوفير الوسائل الإجرائية والقواعد الموضوعية التي تمكن أصحاب الحقوق، وطنيين كانوا أو أجانب، من خلالها من رد العدوان الداهم على حقوقهم الثابتة وفقاً لنظمها القائمة .ويتمثل المدخل الطبيعي لتلك الحماية في مبدأ حق التقاضي المقرر في المادة٢٠ من الدستور بما يشمل حكمه المواطنين والأجانب على السواء، وبما يشمل الحقوق جميعها ١٨ سواء وردت في الدستور أو في القوانين وتأكيداً للحماية التي قررتها نظم وتشريعات دول المجلس للعمال، وأخذاً بيدهم لاقتضاء حقوقهم، وتيسيراً لبلوغ هذا الهدف فكان من اضافة بعض الامتيازات الخاصة بالدعاوى التي يرفعها العمال العمل والشؤون الاجتماعية البحريني رقم ( (٧) لسنة ١٩٩٦ الذي بدئ العمل به في ١٩٩٨ ، المتعلق بتحديد نسبة العمالة البحرينية في مؤسسات وشركات القطاع الخاص بنسبة تصل الئ ٥% سنوياً للمؤسسات ، بهدف زيادة يقل فيها عدد

البحرينيين عن ٥٠% من العمالة الوطنية في المنشآت التي تستخدو ٢٠ عاملاً فأكثر نسبة ٥% من مجموع عمالتها، فضلا عن قصر ساعات العمل في بعض الوظائف

ويتم استخدام العمالة في البحرين من جانب دولها استقرار امن الخليج من خلال اعمال العنف والتخريب ، مما يجعل الدولة من قيام الاضرابات ويضرر باقتصاديات البلد ، الامر الذي مهد للعمالة القيام بتنظيم انفسهم في منظمات تقوم علئ اسس جديدة وهدفها الدفاع عن مصالحها اذ تشهد البحرين حراكا سياسيا واجتماعيا نشط بخلاف دول المجلس التعاوني ، ويرجع ذلك الئ المعارضة التي اسست مجموعة من الناشطين الاجانب والمحلين ومن هذه الجمعيات جمعية حماية العمال الاجانب ، كما اقدمت جمعية حقوقية بحرينية بافتتاح مكان للخادمات اللواتي يتعرضن الئ العنف من لدن اصحاب العمل.

وفي عام ٢٠٠٨ اصدر العاهل البحريني مرسوما بقانون لمكافحة الاتجار البشر ويضم القانون عقوبات مشددة من يقوم بالمتاجرة ورافق ذلك زيارة الرئيس الامريكي جورج دبليو بوش للبحرين .

كما تقوم العمالة الوافدة بإعمال تخريبية وعدم استقرار الداخلي ومطالبتها بتعديل اوضاعها بنظام العمل وفقا لاتفاقيات العمل الدولية في تدويل قضاياهم والافادة من التطورات الدولية وكما تطورت العمالة الاسيوية في حالات الجريمة المنظمة كالتهريب والاتجار بالمخدرات .